

تقرير الطاقة:

"منافسة الولايات المتحدة لروسيا في أسواق

الغاز الأوروبية"



إعداد:

عبدالله العباسي / عبدالعزيز الدوسري

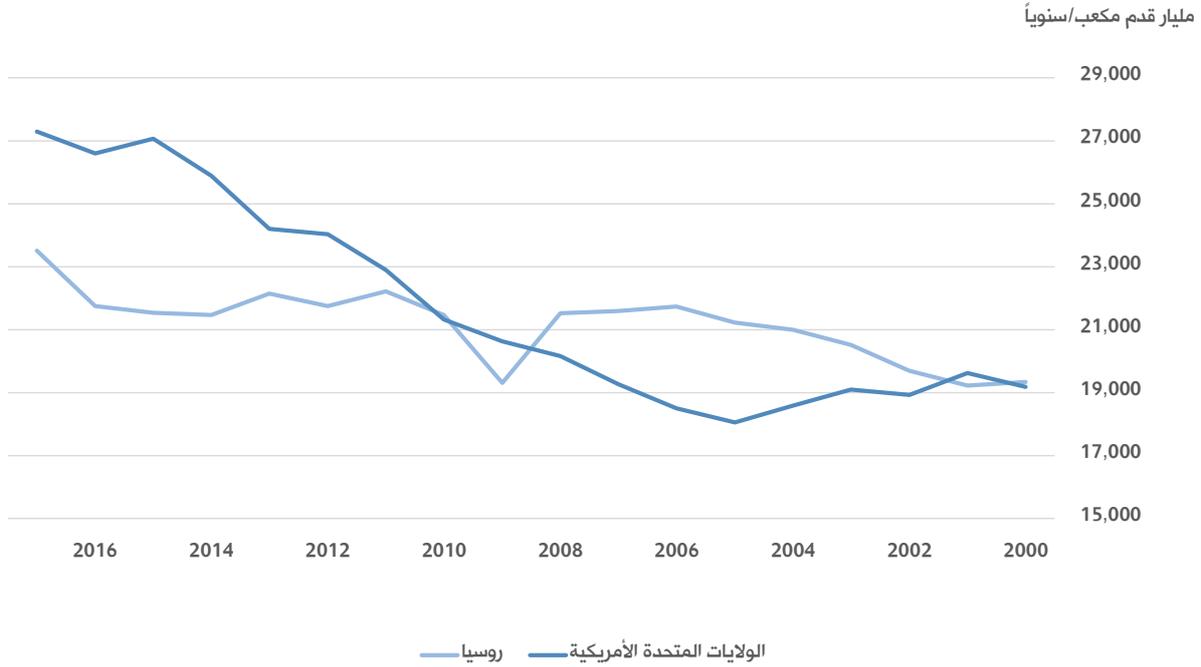
المقدمة

بينما تتركز أنظار المتابعين باتجاه تطورات النفط الصخري في الولايات المتحدة وتأثيراتها على أسواق النفط ومنافسة على الحصص السوقية مع منظمة أوبك. تواصل صناعة الغاز الصخري نموها المتسارع دون أن تحظى بنفس الاهتمام من قبل الإعلام. حيث أصبحت الولايات المتحدة منذ عام 2009 أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم متفوقة بذلك على روسيا، وفي عام 2017 فاقت صادراتها من الغاز الطبيعي عبر الأنابيب والغاز المسال وارداتها لتصبح رسمياً لاعباً مهماً بين الدول المصدرة للغاز الطبيعي.

مع دخول الولايات المتحدة مجال تصدير الغاز المسال، وجدت أوروبا متنفساً ولو مؤقتاً غير الغاز الروسي. فبدأت شحنات الغاز المسال الأمريكي تصل لموانئ الاستيراد الأوروبية. إلا أن الغاز الروسي لا يزال منافساً قوياً من ناحية السعر، ما يصعب عملية التخلي عنه واستبداله بالغاز الأمريكي بشكل كلي.

في هذا التقرير نستعرض أبرز تطورات المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا على أسواق الغاز الأوروبية.

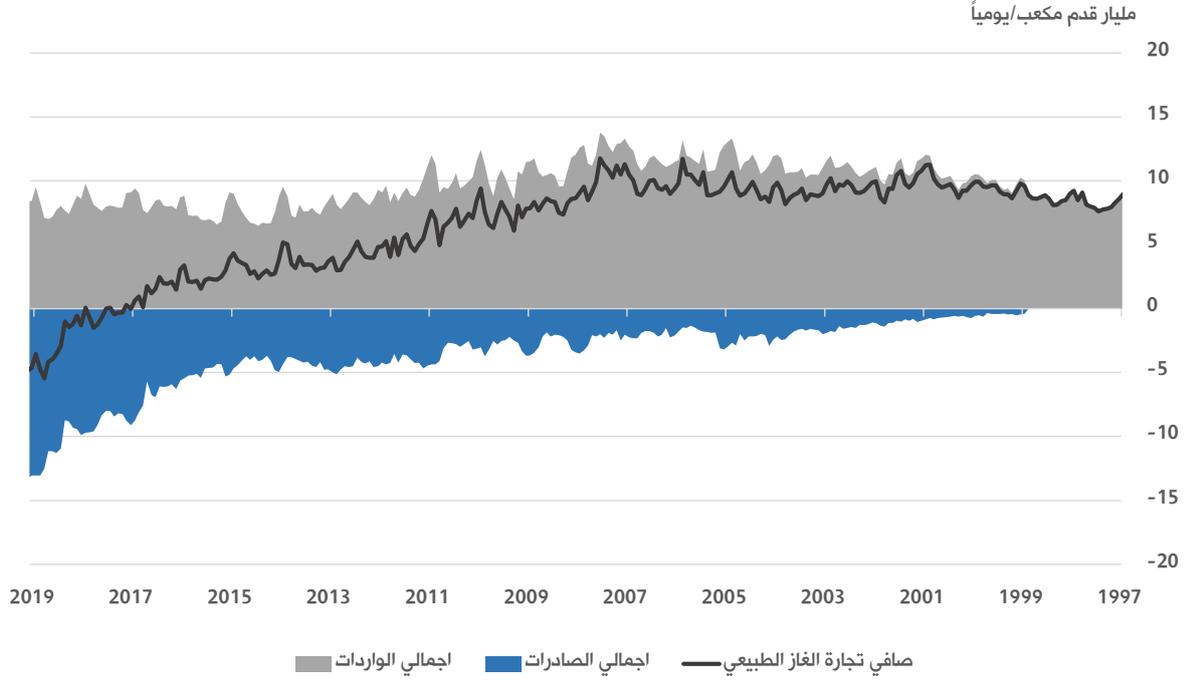
الولايات المتحدة تتحول من استيراد الغاز الطبيعي إلى تصديره:



شكل (1) المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

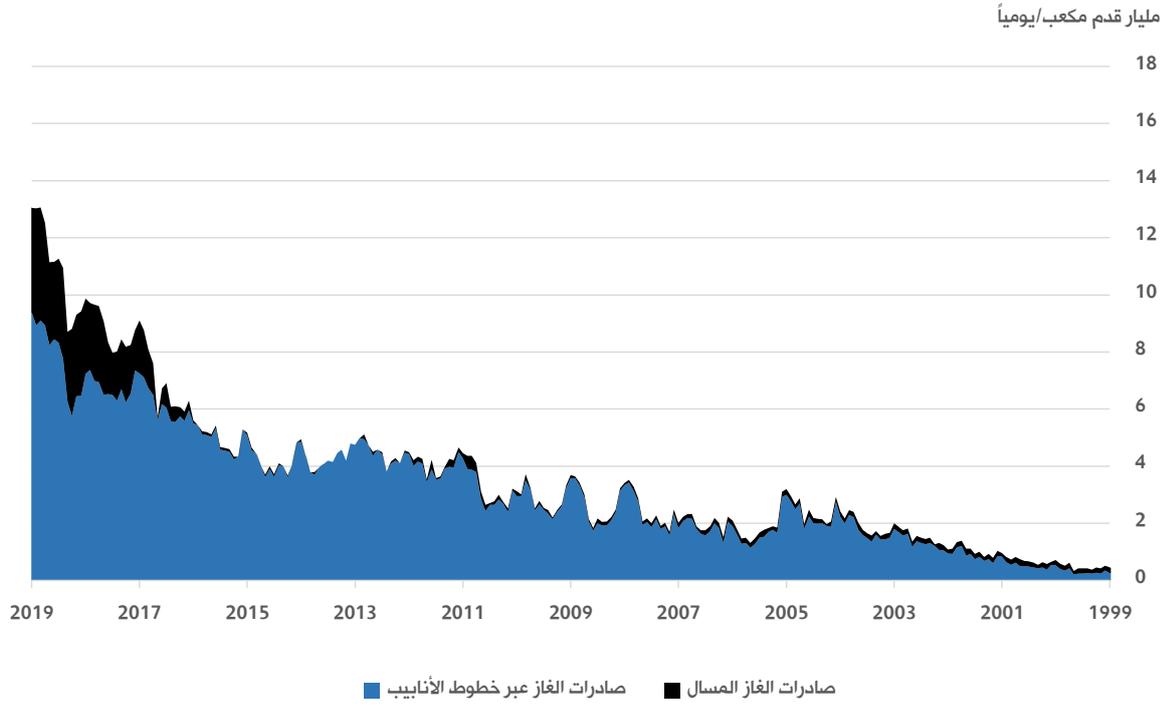
ساهمت تقنيات الغاز الصخري في رفع إنتاجية الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي لمستويات قياسية. حيث تصدر الولايات المتحدة قائمة الدول المنتجة للغاز متفوقة على روسيا منذ العام 2009 وحتى يومنا هذا (شكل 1). أحدث هذه الطفرة في إنتاج الغاز الطبيعي وتراجع أسعاره محلياً الكثير من التطورات داخل الولايات المتحدة، بدءاً من تغيير مزيج الطاقة حيث ارتفعت أعداد محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز الطبيعي وإغلاق الكثير من المحطات التي تعمل على الفحم. وتراجع كميات الغاز المستوردة عبر خطوط الأنابيب أو من خلال موانئ استيراد الغاز المسال.

ظهرت هذه التغييرات بشكل بارز في تجارة الطاقة بين الولايات المتحدة وجيرانها كندا والمكسيك. حيث تغيرت مسارات الطاقة شمالاً لتصبح كندا أكبر شريك للولايات المتحدة لتجارة الطاقة. فقد بلغت قيمة تبادلات النفط والغاز ومثيلاتها 25 مليار دولار خلال عام 2018 ما يعادل 8% من مجموع التبادل بين البلدين. وجنوباً مع المكسيك التي أصبحت بدورها ثاني أكبر وجهة للغاز الطبيعي المسال الأمريكي بعد كوريا الجنوبية، حيث بلغت حصة المكسيك من صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال 18%. إلا أن 90% من تجارة الغاز الطبيعي بين البلدين تتم عبر خطوط الأنابيب التقليدية.



شكل (2) المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في عام 2017 تحولت الولايات المتحدة من مستورد إلى مصدر للغاز الطبيعي بعدما فاقت كمية الصادرات الأمريكية إجمالي وارداتها من الغاز الطبيعي. يظهر الشكل (2) كيف بدأ مسار صافي تجارة الغاز الطبيعي في التراجع منذ العام 2008 وصولاً إلى عام 2017 حيث رجحت كفة الصادرات في مقابل الواردات. فقد بدأ التراجع بدايةً في كمية الواردات في الغاز الطبيعي مع توسع إنتاجية آبار الغاز الصخري، ومنذ عام 2016 بدأت صادرات الغاز الطبيعي بالارتفاع بشكل ملحوظ مع دخول موانئ جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في الخدمة.



شكل (3) المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

في شكل (3) تظهر كميات الغاز الطبيعي الذي يتم تصديره حسب آلية التصدير. يلاحظ النمو المتسارع والكبير في صادرات الغاز الطبيعي خلال السنوات القليلة الماضية. حيث بلغت صادرات الغاز الطبيعي في أوائل 2019 ثلاثة أضعاف مستويات 2015. والسبب وراء ذلك وفرّة كميات الغاز الطبيعي الجاهزة للتصدير لكنها كانت تفتقر للبنية التحتية اللازمة لتصديره كخطوط أنابيب جديدة أو موانئ الغاز الطبيعي المسال. ومع دخول خطوط الأنابيب والموانئ في الخدمة تم تشغيل هذه المرافق بكامل قدرتها الاستيعابية ما أدى لصعود كبير في صادرات الغاز الطبيعي.

لا يزال مسار إنتاج الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة مستمراً في الارتفاع. وهناك العديد من مشاريع البنية التحتية المخصصة لتصديره، خصوصاً مرافق الغاز الطبيعي المسال. فمن المتوقع أن تتضاعف قدرات تصدير الغاز الطبيعي المسال في 2019 عما كانت عليه في 2018 لتبلغ 8.9 مليار قدم مكعب/يوماً وهذا يضع الولايات المتحدة في المركز الثالث عالمياً بعد أستراليا وقطر.

صعوبة تصدير الغاز المسال الأمريكي لأوروبا:

تعتبر السوق الأوروبية أكبر مستورد للغاز الطبيعي في العالم. وفيما يتعلق بالغاز الأمريكي، تقع الولايات المتحدة كئلاً أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال للقارة الأوروبية بنسبة 12.6% من إجمالي واردات الغاز المسال في 2019. وقد شهدت صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى أوروبا نمواً بنسبة 272% منذ منتصف 2018. فمنذ أول شحنة أمريكية للغاز المسال إلى أوروبا في 2016 استمرت الكميات تتزايد بشكل ملحوظ.

تدرك أوروبا جيداً أهمية تنوع مصادر الغاز الطبيعي لديها، إلا أنها بحاجة لأسعار تنافسية من قبل الولايات المتحدة لتتمكن من تقليل واردات الغاز الروسي الرخيص. فالوجهة الطبيعية للغاز الطبيعي المسال هي الأسواق الآسيوية خصوصاً اليابان والصين وكوريا الجنوبية. ففي تلك الأسواق هناك فروقات سعرية كبيرة مقارنة بأسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية التي يتوفر لديها الغاز الروسي بكميات كبيرة.

وعلى الرغم من ترويج المفوضية الأوروبية لنجاح تجارة الغاز الطبيعي المسال عبر الأطلسي، إلا أنه في الواقع هناك عوائق كبيرة أمام استمرار نمو واردات أوروبا من الغاز الأمريكي. فقد أوضح الأوروبيون رغبتهم في استيراد الغاز المسال الأمريكي ولكن بشرط أن يكون بسعر تنافسي، وهنا نقطة الخلاف بين الأوروبيين وشركات الغاز الطبيعي في أمريكا.

فأوروبا ترغب في الحصول على شحنات الغاز بأسعار أسواق الغاز المحلية، في هذه الحالة السوق الهولندية، وبعقود أكثر مرونة تتيح للطرفين تحمل مخاطر تذبذب الأسعار. بينما يرغب مصدر الغاز الطبيعي المسال في أمريكا في توقيع عقود طويلة الأمد وبأسعار ثابتة تضمن الإيرادات لمشاريعهم.

ونظراً لتثبيت كل طرف بموقفه، يصعب في حقيقة الأمر أن تستمر واردات أوروبا من الغاز الأمريكي في النمو دون الاتفاق على آلية لتسعير الغاز الطبيعي المسال وإيجاد صيغة تعاقدية تلي رغبات الطرفين.

وتمتد الخلافات الأمريكية الأوروبية إلى ما قبل هذه المسألة بعقود. حيث إن لكل من الطرفين رؤية مختلفة حول العلاقات الدولية وارتباطها مع التبادل التجاري. فالولايات المتحدة ترى أن هناك تلازماً وثيقاً بين العلاقات الثنائية والتبادل التجاري. فالتبادل التجاري من وجهة النظر الأمريكية لا بد أن تتبع الاعتبارات الجيوسياسية والعلاقات الدولية بين الولايات المتحدة وشركائها.

وعلى النقيض من هذا التصور الأمريكي، فإن الأوروبيين يرون بأن لا تلازم بين العلاقات الثنائية والقضايا الجيوسياسية من جهة والتبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية من جهة أخرى. وقد كانت هذه النقطة محل إشكال متكرر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. ففي السابق كانت أوروبا الغربية لا تمنع من فتح علاقات تجارية مع الشق الشرقي لأوروبا المتمثل في الاتحاد السوفيتي. فالأوروبيون لا يمانعون من تحقيق المصالح الاقتصادية بغض النظر عن بقية القضايا.

ونرى ذلك أيضاً متمثلاً في الدور الأوروبي في الاتفاق النووي مع إيران وكيف أن أوروبا على الرغم من إتفاقها سياسياً مع الولايات المتحدة حول إيران وبرامجها النووية والصاروخية وتدخلاتها الإقليمية. إلا أن الأوروبيين يظهرون تمسكاً شديداً بالنود الاقتصادية للاتفاق حتى بعد انسحاب الولايات المتحدة منه وإعادة فرضها للعقوبات.

هذه الخلافات الجوهرية بين جانبي الأطلسي تظهر جلياً في علاقات أوروبا بروسيا في مجال الطاقة والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة من أجل إحلال نفسها مكان روسيا كشريك طبيعي لأوروبا في توريد الغاز الطبيعي.

روسيا غير قلقة من الغاز المسال الأمريكي:

في هذه الأثناء تستمر روسيا في بناء الخط الثاني لمشروع سيل الشمال (Nord Stream 2) الذي سيقوم بمضاعفة كميات الغاز الطبيعي للخط الأول (Nord Stream 1) التي تصل إلى ألمانيا ومن ثم للدول المجاورة لها. وأيضاً تستمر الأعمال في جنوب أوروبا في مشروع السيل التركي (Turk Stream) الذي سيقوم بتزويد تركيا ودول أوروبا المطلّة على المتوسط بالغاز الروسي.

وقد أحدثت مشاريع الغاز الروسية هذه الكثير من الارتباك داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بين الدول المستفيدة من الغاز الروسي والدول المعارضة لهذه المشاريع. وحتى قبل اكتمال هذه المشاريع، تزود روسيا أوروبا بأكثر من 40% من وارداتها من النفط والغاز مستفيدة من شبكة خطوط أنابيب تمر من خلال أوكرانيا ودول أخرى تم إنشاؤها منذ حقبة الشيوعية.

والأمر لا يقتصر على تصدير الغاز الروسي عبر الأنابيب، فقد دشنت روسيا أواخر 2017 مشروع يامال (Yamal LNG) المسال لتدخل بذلك أسواق الغاز المسال في أوروبا وآسيا. وبهذه الوضعية أيضاً أصبحت روسيا منافساً مباشراً للغاز الأمريكي المسال القادم عبر الأطلسي.

في ظل تنافسية الغاز الروسي المنقول عبر خطوط الأنابيب مقارنة بالغاز المسال الأمريكي عالي التكلفة، من المتوقع أن تظل حصة روسيا في مزيج الطاقة الأوروبي مستقرة إن لم تزدد بسبب تراجع إنتاج الغاز الطبيعي من قبل دول الاتحاد الأوروبي نفسها.

ومن المتوقع أيضاً أن يقتصر دور مرافئ استيراد الغاز المسال في أوروبا لحالات انقطاع الامدادات التقليدية أو الارتفاع المفاجئ للطلب في فصل الشتاء أو أي ظروف مشابهة لارتفاع الطلب. ما يجعل دور الغاز الأمريكي المسال في أوروبا محدوداً في ظل الخلافات الحالية.

التوصيات:

1. الاهتمام بتطورات أسواق الغاز الطبيعي المسال التي تطرأ بشكل مستمر.
2. بحث الخلافات الأوروبية الأمريكية حول استيراد الغاز الطبيعي المسال ودراسة الآليات المتوقعة لحل هذه الخلافات.
3. متابعة سياسات أوروبا في مجال أمن الطاقة وكيفية تعاملها مع الغاز الروسي.